

فإذ عرف ذلك وتبين. كان كالعلم بنسبة الخط إليه
فإن الخط دال على اللفظ. واللفظ دال على القصد
 والإرادة. غاية ما يقدر اشتباه الخطوط
وذلك كما يعرض من اشتباه الصور والأصوات
وقد جعل الله سبحانه وتعالى كل كتاب ما يميز
 به عن خط غيره. صورته عن صورته. وصورته
 عن صورته ٥

والناس يشهدون بشهادة ومشاركة. فلا بد من فوق
وهذا أمر يختص الخط العربي. ووقوع الاشتباه
 والمحاكاة. ولو كان مانعا يمنع من الشهادة على
 الخط عند معاينته إذا غاب عنه لجواز المحاكاة
وقد دلت الأدلة المتضادة التي تقرب من القطع
 على شهادة الأعمى فيما طريقه السمع إذا عرف الصوت
 مع أن مشابهة الأصوات إن لم تكن أعظم من تشابه
 الخطوط فليس دونه. وقد صرح أصحاب الإمام
 أحمد والشافعي رضي الله عنهما ٥
وأن الوارث إذا وجد في دفتر مورثه: أن لي عند فلان
 كذا. جازله أن يحلف على استحقاقه. وأظنه
 منصوصا عليها ٥

وكذلك لو وجد في دفتره: أني أدبت إلى فلان
 مالا. جازله أن يحلف على ذلك. إذا وثق بخط

لا كانت بالأصل هكذا:
 المتضادة. أهنا نسخة

لا كانت بالأصل هكذا:
 المقتل. أهنا نسخة

أصل
 ١٠

ومافيه من القاضي ٥